«الوطن» تناقش قرار أتمتة الامتحانات العامة

درويش لـ«الوطن»: تنهي هفوات التصحيح وتخفف من الضغط النفسي وتنهي التوقعات والدروس الخصوصية

محمود الصالح

وردت إلى «الوطن» شكاوى كثيرة من الطلاب والأهالي وكذلك من عدد من المدرسين حول قرار وزارة التربية بتطبيق الامتحانات المؤتمتة على امتحانات الشهادة الثانوية بجميع فروعها خلال الدورة الامتحانية القادمة.

عدد من طلاب الفرع العلمي لخصوا سبب اعتراضهم على أتمتة الامتحانات العامة بعدم تدريبهم على هذه النوع من الإجابات، والتي كان يفترض أن تكون متدرجة، أي أن يتم البدء بأتمتة امتحانات الأول الثانوي ومن ثم الثاني الثانوي وبعدها الثالث الثانوي، حينها يكون الطالب والمدرس قد تدربا على هذا النوع من الامتحانات.

البعض الآخر من الطلاب يرى أن الطلاب وخاصة الأحرار منهم لن يتمكنوا من معرفة اختيار الإجابة الصحيحة من بين الأسئلة، وبالتالي سيدفعون ثمن هذا القرار، لأن الطلاب الأحرار لن يخضعوا للاختبار التجريبي على الأتمتة في أول العام القادم وشهر آذار.

عدد من الأهالي وصفوا القرار أنه غير مدروس ويشكل مفاجأة كبيرة وصدمة للطلاب، وقور سماعهم به نشط سوق الدروس الخصوصية للتدرب على الأتمتة.

ويرى البعض من المدرسين أن نوعية الأسئلة المؤتمتة لن تحقق الهدف، لأن الطالب وخاصة في الفرع العلمي ولاسيما مواد الرياضيات والفيزياء والكيمياء سيضطر لحل السؤال حتى الوصول إلى النتيجة النهائية ويقارن النتيجة التي وصل إليها مع الخيارات المطروحة ويختار الصحيح منها، وبالتالي لم تختصر الوقت على الطالب، الأمر الآخر برأي مدرسين أن الأسئلة في هذه الدورة سيضعها مركز القياس والتقويم فقط لأن المدرسين في الميدان ليس لديهم الخبرة بوضع أسئلة مؤتمتة لم يتدربوا عليها أصلاً.

بينما ترى وزارة التربية من خلال مدير مركز القياس والتقويم التربوي رمضان درويش الذي تحدث لـ«الوطن» أن كل جديد يقاوم حتى لو كان يحمل معه الخير، ووزارة التربية تعتبر أبأ متعلميها جميعاً، والأب يبحث دوماً عن مصلحة أبنائه، ولو لم تر الوزارة خيراً في أتمتة الاختبارات لما صدر هذا القرار، علماً بأن الموضوع يدرس منذ سنوات عدة، ويتم تدريب المدرسين على كيفية بناء الاختبارات من هذا النوع، وهو مستخدم في معظم بلدان العالم، في المدارس والجامعات.

تعدد النماذج في القائمة الواحدة

ويرى درويش أن اختبارات «الاختيار من متعدد» تعد من الاختبارات الموضوعية، أي العدالة في التصحيح وعدم تأثير شخصية المصحح في نتائج الاختبار، وسيحصل الطالب على الدرجة نفسها حتى لو أعيد تصحيح الورقة الامتحانية مرات عدة، عكس التصحيح اليدوي، ولاسيما في الأسئلة المقالية، حيث هناك هفوات وآراء أيضاً على الرغم من توحيد سلالم التصحيح.

فالاختبارات الموضوعية تتمتع بخصائص لا تتوافر في الاختبارات المقالية، من أهمها شموليتها لكامل المنهاج لتعدد الأسئلة، وتراعي التوازن في قياس الأهداف التربوية المعرفية والمهارية، والوجدانية، بجميع مستوياتها من التذكر حتى الإبداع، فالطالب يعدل أساليب دراسته من الحفظ والتذكر إلى الفهم والتفكر، وهي تصلح لجميع المواد إذا ما أحسنت صياغتها، ومن إيجابياتها أنها تختصر وقت الامتحان للمادة الواحدة وتفسح المجال للطالب بالتفكير بالإجابة عوضاً من الجهد الذي يبذله في الكتابة الإنشائية، إضافة إلى السرعة في إصدار النتائج، والتقليل من طلبات الاعتراض لعدم الثقة بالتصحيح اليدوي، وستفسح المجال لإصدار النتائج بوقت مبكر ما ينعكس إيجاباً على نتائج المفاضلات الجامعية وبداية العام الدراسي حسب التقويم المدرسي، والجامعي.

ويؤكد أن أسئلة «الاختيار من متعدد» تخفف من الضغط النفسي الذي يعاني منه الطلبة قبل الامتحان من خلال التشويش بالأسئلة المتوقعة التي يتم تداولها، حيث لا توجد هنا توقعات لتعدد الأسئلة والخيارات، والأهم من ذلك أنها تخفف من ظاهرة الغش الامتحاني من داخل القاعة أو خارجها، نظراً لتعدد النماذج في القاعة الواحدة المحددة بأربعة نماذج للأسئلة نفسها مع تغيير بدائل الإجابة، وقد تزداد مع ازدياد خبرة الطلبة في مرات قادمة، والإيجابية الأكثر أهمية أنها تخفف من ظاهر الدروس الخصوصية التي أرهقت الجيوب في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، والتي تحولت إلى ثقافة أو تجارة لا يمكن الحد منها إلا بالامتحانات الموضوعية، وما يسهم في ذلك أن المختصين في الوزارة بالتعاون مع مركز القياس والتقويم التربوي يقومون ببناء نماذج امتحانية ستطلق قريباً على المواقع الرسمية لوزارة التربية.

وعن النماذج التي بدأت تنتشر في مواقع التواصل الاجتماعي والصفحات التربوية بين درويش أن مركز القياس والتقويم لم يطرح أي نموذج حتى الآن وهو غير مسؤول عن دقة وصحة النماذج التي تطرح، ولاسيما أن الكثير من صفحات التواصل الاجتماعي تطرح نماذج كدعاية لجذب الطلبة، وهي نماذج غير معتمدة مع أن بعضها استخدم شعار مركز القياس والتقويم، وأضاف: قد أعلنا عدم مسؤوليتنا عنها، يضاف إلى ما سبق أننا بصدد بناء بنوك اختبارات للمواد سيعلن عنها على الصفحات الرسمية، قد تتضمن مئات الأسئلة لكل مادة لفسح المجال لدراستها والتدرب عليها، ونطمئن أبناءنا الطلبة وأولياء الأمور أن الأسئلة ستكون متدرجة من السهل إلى الأصعب، مع وجود أسئلة تمييزية للمتفوقين، حيث ستراعي مستويات الطلبة جميعها، وسيتم تطبيقها على عدد من المواد في امتحانات الفصل الدراسي الأول كي يتدرب الطلبة على هذا النوع من الاختبارات، لكي يدخلوا الامتحان النهائي بمزيد من الخبرة، وبقليل من التوتر.

وعن مدى سهولة الغش بوجود هذه الأسئلة قال مدير مركز القياس والتقويم: تعدد النماذج ومصفوفة توزيع الطلبة داخل القاعة تباعد بين الطلبة الذين لديهم النموذج ذاته والبدائل الأربعة تسمى مموهات أو مشتتات تبدأ بالأسئلة السهلة وتتدرج إلى أسئلة التحدي وبالتالي لن يكون هناك عدد كبير من الطلبة يحصلون على الدرجة النهائية وهذا منطق العلم.

وعن سبب عدم التدرج في تطبيق هذا النموذج من الامتحانات بين درويش أن جميع طلبة المدارس من الصف الثامن حتى الحادي عشر حالياً تم تدريبهم على هذا النوع من خلال اختباري الميول المهنية والذكاءات المتعددة التي يطبقها مركز القياس والتقويم على طلبة الصفين الثامن والتاسع في مدارس القطر جميعها منذ ثلاث سنوات.

وعن إمكانية أن يجيب الطلاب وفق الاحتمالات ذكر مدير المركز أن إجابة الطالب على بعض الأسئلة بالتخمين لا تغير كثيراً من نتائجه، وعملية تبديل الخيارات قد تحد من ذلك.

ويقدم درويش نصائح للطلاب منها ألا يعيروا الاهتمام للشائعات التي تطلق هنا وهناك وغالباً من المعاهد الخاصة وأصحاب المصلحة بالدروس الخصوصية، وأن كل طالب سيأخذ حقه ومقعده الذي يستحق في الجامعة دون منافسة ممن لا حق لهم به بشكل غير مشروع.

وحول أسباب عدم تطبيق نظام الامتحانات الفصلي للشهادات ذكر مدير المركز أنه كان هناك مشروع سابق أن تؤخذ ١٠ بالمئة من الصفين السابع والثامن وتنقل بها نتيجة الثانوية ولكن لم يلق الموافقة، وختم أنه لكون هذا العام تجربة أولى لا أعتقد أنه في الفصل الأول يكون من الإنصاف التعامل معه كما في النتيجة النهائية، مع أنني مع المعدلات التراكمية.

تربية حلب ترمم ٢١٠ مدارس متضررة بسبب الإرهاب والزلزال

أنهت مديرية التربية في حلب أعمال تأهيل وصيانة لـ ٢١٠ مدارس تعرضت للأضرار جراء الاعتداءات الإرهابية وكارثة الزلزال التي وقعت في شباط الماضي.

وأوضح مدير التربية المهندس مصطفى عبد الغني في تصريح لسانا أن أعمال تأهيل وصيانة المدارس تمت بالتعاون مع منظمات دولية وجمعيات أهلية بالمحافظة، مشيراً إلى أن الأضرار التي لحقت بهذه المدارس تراوحت بين الخفيفة والمتوسطة، لافتاً إلى أنه تم خلال عملية التأهيل مراعاة النموذج الحديث للبناء المدرسي من خلال تخصيص قاعات لمرحلة الطفولة المبكرة وغرفة مصادر للتلاميذ من ذوي الإعاقة.

وأوضح مدير التربية أن عدد المدارس الموجودة بالخدمة في مدينة حلب وريفها يصل إلى ١٨٨١ مدرسة، وتضم أكثر من ٦٠٠ ألف طالب وطالبة، وتم تأمين الأطر التدريسية لها وجميع مستلزماتها التعليمية.

وبين رئيس دائرة التخطيط والتعاون الدولي بتربية حلب فراس العلي أنه تم الاتفاق مع المنظمات الدولية على صيانة ٣٧٤ مدرسة متضررة تم الانتهاء من ٢١٠ مدارس، والعمل مستمر في صيانة ٥٢ مدرسة حالياً، بينما تم وضع ١١٢ مدرسة ضمن خطة الصيانة القادمة.

ووفق رئيس دائرة الأبنية المدرسية رضوان خانجي شملت أعمال الترميم ترحيل الأنقاض وتنظيف المدارس من الأتربة وبناء الأسوار وعمليات الإكساء الداخلية من تركيب البلاط والتمديدات الكهربائية والصحية والأبواب والنوافذ وعزل الأسطح، إضافة إلى هدم العناصر المعمارية المتضررة وإعادة بنائها مع تقديم عناصر معمارية جديدة.

وكالات

الشبكة تختفي طوال فترة التقنين

شكاوى مكررة حول انعدام التغطية الخلوية في أحياء باللاذقية والاتصالات تشتكي وتنتظر رد الهيئة الناظمة!

اللاذقية- عبير محمود

لا تزال مشكلة تدني خدمة الاتصالات الخلوية تقلق العديد من المشتركين في محافظة اللاذقية، متسائلين عن كيفية التحول إلى ما يتم الترويج له حول نظام الدفع الالكتروني وغيره من التقدم التكنولوجي في ظل عدم توافر مقومات هذه الخدمات على أرض الواقع!.

وذكر مواطنون يقيمون بأحياء عند أطراف مدينة اللاذقية، أن شبكة الاتصالات وخدمة الانترنت على الهاتف الجوال تكاد «تختفي» عند انقطاع التيار الكهربائي طوال فترة التقنين، متسائلين: هل يراد لنا العودة إلى الهواتف الأرضية للتواصل في حالات الطوارئ وغيرها من الأمور الحياتية اليومية؟.

وفي شكوى مكررة عن أبراج التغطية في أحياء بمحيط المدينة، كالدعتور وبسندا وسقوبين وسنجوان وبكسا وجناتا وضاحيتي الباسل والإسكان، يطالب مواطنون بضرورة النظر في وضع الشبكة التي تغيب تماماً عند التقنين الكهربائية موضحين أن وصل التيار لا يتجاوز الساعة الواحدة ومعظم الأحيان تكون متقطعة خلال فترة التغذية، ناهيك عن فقدان الشبكة بشكل شبه تام خلال فترات المساء يومياً.

وأشار مواطنون إلى تقدمهم بعشرات الشكاوى حول سوء الخدمة وترديها بالكامل في أبراج التغطية التي باتت «شكلاً بلا فعل»، قائلين إن الشركات الخاصة بالخليوي تعمل بشكل دوري على رفع الأجور و«الخدمات» من دون تحسينها كما تدعي عند كل عملية رفع، فإلى متى سنبقى نعاني سوء هذه الخدمات رغم دفعنا رسوماً شهرية لتفعيل الباقات عسى أن تكون تحسنت لنستفيد منها فعلياً في تصفح الانترنت ولكن دون جدوى!.

وتساءل مواطنون عن كيفية التحول الحكومي إلى الدفع الالكتروني في ظل عدم تأسيس البنى التحتية لهذا الأمر بشكل جدي في كل المناطق، متسائلين إن كانت هذه الخدمات تشمل الأحياء الشعبية والريفية التي يعاني جزء كبير منها سوء خدمة الانترنت لعدم صيانة الأبراج فيها منذ سنوات طويلة، وفق قولهم.

وبحسب شركة الاتصالات في اللاذقية، فإنه تتم مخاطبة الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد حول وجود شكاوى عن سوء التغطية الخلوية في عدد من المناطق بالمحافظة، مع الإشارة إلى أن الشركة غير مسؤولة عن المخدّمات الخلوية ومسؤولة فقط عن مخدم «ترسل» الخاصة بالإنترنت على خطوط Adsl.

وأفاد مدير الشركة أحمد حايك بأنه قد جرى مؤخراً إرسال كتب للهيئة الناظمة للاتصالات وفقاً لتوجيهات محافظ اللاذقية، حول شكاوى عن أبراج التغطية الخلوية، (ومنها شكوى مكررة عن برج سيريتل في حارة بيت جركس- بسندا)، والشركة تنتظر الردود من الهيئة حول هذه الكتب لموافاة المحافظة والمكتب التنفيذي المختص بها.